

محضر مستنسخ غير منقح

لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية

اللجنة الفرعية القانونية

الجلسة 628

الخميس 30 آذار/مارس 2000، الساعة 10/00
فيينا

الرئيس: السيد كوبال (الجمهورية التشيكية)

الكفيلة بتحقيق الاستخدام الرشيد والعاقل للمدار
الثابت بالنسبة للأرض دون مساس بدور الاتحاد
الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (تابع) (البند 6
من جدول الأعمال)

افتتحت الجلسة الساعة 10/15

الرئيس: [No recording is available]

المعلومات المتعلقة بأنشطة المنظمات الدولية ذات
الصلة بقانون الفضاء (تابع) (البند 5 من جدول
الأعمال)

الرئيس: [No recording is available]

السيد زانغي (إيطاليا):

الرئيس: [No recording is available]

[Text is missing from interpretation!]

السيد لويس (الآيتيو):

وعلى كل حال في الرد الإيطالي، أقله كنا قد اقترحنا
أن المسائل المرتبطة بالأجسام الفضائية لا تقتصر
فقط على الفضاء الخارجي. ويمكن أن نجد حلاً لهذه
المسألة من دون أن نمس مسألة رسم الحدود للفضاء
الخارجي التي تبقى من دون حل. بالطبع يمكننا أن
نفصل بشكل واضح بين الأمور. وبما أن هذا الفصل
يعطينا نحن هنا فرصة التوصل إلى نتيجة معينة لهذه
المبادرة، أود أن أطلب منكم ما يلي:

[No recording is available]

الرئيس: [No recording is available]

الأمور المتعلقة بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين
حدوده وبطبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض
واستخدامه، بما في ذلك النظر في السبل والوسائلأيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها 27/50 المؤرخ في 6 كانون الأول/ديسمبر 1995،
توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداء من دورتها
التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلا من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحضر
الواحد منها على الخطب الملقاة بالانكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تُلقى باللغات الأخرى
مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.كما أن التصويبات لا تدخل الإعلى الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التصويبات في
نسخة من المحضر المراد تصويبه وترسل موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون
أسبوع من تاريخ النشر، إلى رئيس دائرة الترجمة والتحرير: Chief, Translation and Editorial
Service, Room D0708, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria
وستصدر التصويبات في ملزمة واحدة.

السيد كاسابوغلو (اليونان): يسرني أن أستمع إلى ما أشار إليه زميلي العزيز من إيطاليا وذلك لأنني بالأمس طرحت مشكلة ترتبط بتعليق مختصر حول اقتراح قدمه زميلي من الاتحاد الروسي، البروفيسور كوتشوف، وذلك حول هذا البند من جدول الأعمال.

وكما لاحظت وأشرت أنت بالأمس، إن هذه المشكلة الكبيرة المعروضة علينا والتي ستعرض علينا حتى في المستقبل القريب وهي ترتبط بمسألة اتصالات سلكية ولاسلكية وستحدث مشكلة كبيرة لأننا سنطلق بالونات للاتصالات السلكية واللاسلكية وتكون متواجدة على ارتفاع ليس هو فعلا الارتفاع الذي يمكن أن نحدده. هل أنه في الغلاف الجوي أم لا، لأنها بين 15 و 40 كيلومترا.

لذلك لم نميز من ناحية العلو والفيزياء أين سيكون مكانها. ولكنني أعتقد أنها من الحالات التي يمكن أن نقارنها مع الأجسام الجوية الفضائية. ويمكننا ربما عندئذ أن نعرضها كبند جديد على جدول أعمالنا. ربما تكون البند (ج) الفرعي من 6. أولا، الأجسام الفضائية الجوية بما في ذلك هذه البالونات. ثم أريد أن أفيدكم أنه بعد عام في قسطنطينية، إن مؤتمر الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية سيعمل على توزيع نطاقات الترددات وسيعمل على درس هذا الموضوع. وإن نطاق التردد سيكون بين 20 و 40 جيجا. إذن، وصلنا أمام حالة قانونية ملموسة ليست من بحث الخيال هنا، بل هي من المواضيع التي ستطرح علينا في المستقبل القريب، وبالتالي أردنا أيضا على ممثل إيطاليا وأقول إنه ربما يمكننا أن نقدم اقتراحا لإدراج هذا البند على جدول أعمالنا أو حتى في مناقشة بنود أخرى في المستقبل في إطار جلستنا.

الرئيس: شكرا للسيد ممثل اليونان على هذا البيان وعلى المعلومات الدقيقة فيما يتعلق باقتراحك بأن تكمل البند من جدول الأعمال. يمكنكم أن تثيروا هذه المسألة مرة أخرى عندما سنستعرض بند جدول الأعمال للدورة اللاحقة في إطار اللجنة الفرعية.

هل هناك من يود تناول الكلمة بشأن هذا البند الآن؟ السيد ممثل الاتحاد الروسي له الكلمة.

ألا يمكننا في الاجتماع المقبل أن ننظر في هذا البند، ننظر في الاستبيان المرتبط بالأجسام الفضائية ونطلب من الأمانة أن تحدث وتجدد الوثيقة التي أعدتها منذ عامين لكي نتأكد نحن من استخلاص النتائج منها من دون المساس ومن دون التطرق إلى مسألة رسم حدود الفضاء الخارجي لأنه يمكننا فعلا أن نجد حلا قانونية تناسب الجميع من دون المس بمسألة رسم الحدود. لذلك كنت أريد أن أعرض عليكم هذا الموضوع في جلسة عامة أو فريق عامل، لا فرق.

الرئيس: شكرا جزيلا لمندوب إيطاليا. أعتقد أن سؤالك في محله ويمكن للأمانة أن تفيدك بوضع هذه الوثيقة المرتبطة بالاستبيان وماذا حصل بالنسبة إلى الردود على هذا الاستبيان. أعتقد أنه علينا فعلا أن نفكر فعلا كيف يمكننا أن نستخلص النتائج من هذا النقاش لأننا سبق أن ناقشنا هذه المسألة لدورات عدة وبالتالي لن يكون من المفيد أن نترك هذا الموضوع هكذا من دون أي خلاصة معينة.

الأمانة لتفدينا بأخر المستجدات.

السيد لاله (الأمانة): سبق أن وزعنا على المندوبين الكرام في دورة سابقة وثائق تلخص الردود على هذا الاستبيان. إذن، أذكركم برقمها وهي الأولى الوثيقة عنوانها استبيان حول مسائل قانونية محتملة مرتبطة بالأجسام الفضائية: ردود من الدول والوثيقة هي A/AC.105/635 ولديكم ضمائم من 1 إلى 5.

ثم لدينا وثيقة ثانية وهي تجميع نهائي للردود على الاستبيان حول المسائل القانونية المحتملة المرتبطة بالأجسام الفضائية وهي الوثيقة A/AC.105/C.2/L.204. هذه الوثائق متوافرة لدى مكتب التوثيق في الخارج وستأكد مما إن كنا قد حصلنا في هذا الوقت على ردود إضافية حول هذا الاستبيان. وإذا كنا قد حصلنا على ردود سنجمعها في ورقة قاعة مؤتمر CRP. ولكن على حد علمي هذه هي الوثائق التي تحتوي على ردود للاستبيان.

الرئيس: شكرا للأمانة. هل أن هذا رد مرض لك حضرة ممثل إيطاليا؟ نعم. شكرا لك. هل من متحدث آخر يرغب في تناول الكلمة. أرى ممثل اليونان يطلب الكلمة وأعطيه إياها.

والثلاثين في 1998 كما ذكر في الوثيقة A/AC.105/C.2/L.210 والضميمة 1.

وعلاوة على ذلك فإن الاتحاد الروسي قد قدم ورقة عمل في الوثيقة A/AC.105/C.2/L.213 وألمانيا أيضا التي قدمت وثيقة باسم أعضاء الإيسا والدول التي وقعت اتفاقات تعاون مع الإيسا. هذا كان وارد في الوثيقة A/AC.105/C.2/L.211 والتتقيح 1 والوثيقة L.213 وورقة أخرى كانت تتضمن بندا بأمور أخرى، اقتراح بالنسبة لإدراج بند جديد في جدول الأعمال وهذا أدى بعض المشاورات الى وضع بند جديد متعلق باعادة النظر في مفهوم دولة الاطلاق. وأنا أطلب من الأمانة أن تعد قائمة للاتفاقات الدولية وكذلك الوثائق القانونية الأخرى المرتبطة بالأنشطة المتعلقة بالفضاء. وهذه القائمة أعدت وتم تقديم صياغة أولية للجنة القانونية الفرعية في دورتها الثامنة والثلاثين في سنة 1999. وتنتهي لهذه القائمة عمم في هذه الدورة في الوثيقة المعنونة قائمة الاتفاقات الدولية والوثائق القانونية الأخرى المتوفرة والمتصلة بالأنشطة المتعلقة بالفضاء الخارجي.

وفي الدورة الثامنة والثلاثين في 1999 فإن اللجنة الفرعية أنشأت فريقا عاملا للنظر في التعقيبات المقدمة من قبل الدول الأعضاء واعداد توصيات بشأن التدابير التي يجب اعتمادها بغية تحقيق الانضمام الكامل للصكوك. وعلى أساس المناقشات التي دارت في سنة 1998 فإن الفريق العامل قام بهذا الاستعراض ومناقشات تحت رئاسة السيد ممثل اليونان واتفق بشأن التوصيات التالية:

(أ) الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في المعاهدات الدولية الخمس التي تحكم الفضاء يجب دعوتها للنظر في المصادقة أو الانضمام الى هذه المعاهدات بغية تحقيق تطبيق كبير لمبادئ القانون الفضائي الدولي وفعاليتها.

(ب) يجب توجيه للدول للنظر في تقديم اعلان وفقا للقرارات الثلاث من قرار الجمعية 2777. هذا القرار الذي اعتمد في الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1971. وهكذا تكون الدول ستلتزم على أساس متبادل بالقرارات التي

السيد كولوسوف (الاتحاد الروسي): منذ بضعة سنوات فإن جامعة روما نظمت منتدى مهما للغاية كرس للمسائل المتعلقة بالأجسام الفضائية. ودون ريب يكون من المفيد أن تكون الوثائق الصادرة عن هذه المنتديات موزعة من طرف الأمانة وكذلك لأعضاء اللجنة الفرعية. هل ممثل إيطاليا بإمكانه أن يسلم هذه الوثائق للأمانة وهل بإمكان الأمانة أن توزع علينا هذه الوثائق، فهذا سيكون من المفيد للغاية.

الرئيس: شكرا للسيد ممثل الاتحاد الروسي على هذه الملاحظات وعلى هذه الاقتراحات فيما يتعلق بالمنتديات في إيطاليا. وباسم الأمانة سنحاول أن نوفر هذه الوثائق لكل أعضاء اللجنة.

هل من متحدثين اضافيين بشأن البند السادس من جدول الأعمال. ليس هناك من يود تناول الكلمة بهذا الشأن. اذن، سنواصل النظر في البند السادس، أي الأمور المتعلقة بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده وبطبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه بما في ذلك النظر في السبل والوسائل، الخ، ظهر اليوم. وهذا سيتيح الفرصة لوفود أخرى لتناول الكلمة والادلاء بمواقفها بالنسبة لهذه المسائل.

اذن، الآن سنواصل النظر في البند الثامن من جدول الأعمال.

استعراض حالة الصكوك القانونية الدولية الخمسة التي تحكم الفضاء الخارجي (تابع) (البند 8 من جدول الأعمال)

الرئيس: قبل أن أفتح باب المناقشة بشأن الوفود التي ترغب في تقديم بيانات بشأن هذا البند، أود بايجاز أن أذكر لصالح اللجنة الفرعية العمل المنجز والوثائق المقدمة حتى الآن بشأن خطة العمل الثلاثية هذه.

ووفقا لخطة عمل الأمانة في 1997 فإن الأمانة قد دعت الدول الأعضاء لترفع وجهات نظرها فيما يتعلق بالعراقيل التي حالت دون المصادقة على المعاهدات المتعلقة بالفضاء الخارجي. والأجوبة التي توصلت بها الأمانة كانت قد جمعت من قبل هذه الأخيرة وقدمت الى اللجنة الفرعية في الدورة السابعة

اعلان فيينا، الفقرة 1 (هـ) 4. وفي السنة الماضية تمت الإشارة في اطار الفريق العامل الى ثلاثة أفكار.

أولاً، ان الدول وكذلك المنظمات الدولية التي ليست أطرافاً في الاتفاقية يجب أن تتوصل بدعوة تطلب منها الانضمام الى هذه الاتفاقات والمعاهدات.

ثانياً، لا بد والاحترام والامتنال للمعاهدات وعلينا أن نشجع الدول حتى تحترم الامتنال لهذه المعاهدات.

ثالثاً، يجب تشجيع الدول حتى تفكر في تقديم اعلانات تقبل من خلالها بأن تكون مرتبطة بكل القرارات لأية لجنة مطالبات تنشأ في المستقبل في اطار اتفاقية المسؤولية.

وأنا أعتقد بأن الفكرتين الأساسيتين مهمتين للغاية ويجب أن تكونا في فحوى أعمالنا هذه. وفي الواقع فكون العالم بأسره لم يقبل حتى الآن كل المعاهدات والصكوك القانونية الدولية، فهذا الأمر مهم للغاية كون أكثر من 100 دولة التي هي أطراف في المعاهدات بشأن الفضاء وهذا يمثل أكثر من نصف أعضاء الأمم المتحدة. هناك أقل من 90 دولة ومنظمات دولية التي هي أطراف في الاتفاقية بشأن المسؤولية وهذا أقل من أعضاء الأمم المتحدة.

وان العدد يصبح أقل فيما يتعلق باتفاقية التسجيل التي قبلت من قبل تقريبا 50 دولة ومنظمات دولية. وهناك الكثير من الدول الهامة لم تقبل المعاهدات الأساسية بما فيها بعض الأعضاء الهامين في الكوبوس. وعلى اللجنة الفرعية القانونية أن تطلب من الدول بأن تفكر بجدية في الانضمام الى الصكوك الأساسية الأربعة المشار إليها.

وان ملاحظتي التالية تتعلق بالحاجة بالنسبة للدول التي قبل الصكوك الأساسية بأن تبذل قصارى الجهود بغية تطبيقها. وعلى الأطراف أن تتأكد من أنها تحترم هذه الصكوك كما تعهدت بذلك. ولا يكفي الانضمام الى المعاهدات اذا لم يتم تنفيذها واذا لم تتخذ كل التدابير اللازمة لذلك.

ان بعض الوفود في الاجتماع الأخير قد شجعت القبول المسبق للطابع الملزم لقرارات لجنة

اتخذت من قبل لجنة المطالبات التي أنشئت في حالة ما اذا كان هناك بعض المنازعات بالنسبة لأحكام اتفاقيات المسؤولية وكذلك المسائل المتعلقة بأجسام الفضاء.

(ج) وفيما يتعلق بالانضمام والامتنال الكامل من قبل الدول بالنسبة لأحكام الصكوك القانونية الدولية التي تحكم الفضاء، يجب النظر فيها بطريقة دقيقة والأخذ بعين الاعتبار المبادئ المرتبطة وكذلك القواعد التي تحكم الفضاء الخارجي.

هذه التوصيات وردت في تقرير الفريق العامل وورد ذلك في مرفق تقرير 1990 للجنة الفرعية القانونية في الوثيقة A/AC.105/721، المرفق 2، الفقرة 12.

وبغية تحقيق الأهداف للجزء الثالث من خطة العمل بشأن هذا البند فانني أرحب بوجهات نظر الوفود بشأن أي أو كل الوثائق وكذلك بشأن العمل الذي أشرت اليه مسبقاً. لدي متحدثان على قائمة المتحدثين بشأن هذا البند من جدول الأعمال وأعطي أولاً الكلمة لأول متحدث وهو السيد ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد كروك (الولايات المتحدة الأمريكية):
كما أشرت الى ذلك، فهذه هي السنة الأخيرة والثالثة لعمل اللجنة الفرعية في اطار خطة العمل الثلاثية التي أنشئت بشأن بند الأعمال هذا للنظر في الصكوك القانونية الدولية التي تحكم الفضاء الخارجي.

وان همتنا بشأن هذا البند ليس النظر في مختلف الجوانب الخاصة والطرق التي تطبق فيها هذه الصكوك القانونية الدولية. ولكن أكثر من ذلك أو بالأحرى، فانه لم يطلب منا بأن ننظر باستعراض أو ادخال أية تعديلات على هذه الصكوك. علينا أن نعرف كيف يتم احترام هذه المعاهدات من قبل الدول والزيادة من عدد الدول والمنظمات التي انضمت الى هذه الصكوك وبالتالي فانه كان هناك دعوة موجهة الى الدول تطلب منها بأن تصادق وتتضمن الى المعاهدات، وكان هناك أيضاً نداء موجه الى المنظمات الحكومية الدولية التي كانت تتضمن أيضاً

ان اللجنة الفرعية قد لخصت الوضع بالنسبة للمعاهدات وانه لا بد وأن يكون هناك انضمام أكبر. وبالتالي فان الأسباب التي جعلت بعض الدول لم تصادق على هذه الصكوك، هذا الأمر يرتبط بعدم تمشي هذه الصكوك والنشريات الوطنية الذي يجعل التطبيق مستحيلا. وهناك أيضا بعض الدول التي لا تنوي أن تقوم بأنشطة فضائية وربما هذا ناجم أيضا عن عدم توفر التحليلات والتعاريف بالنسبة لمختلف المفاهيم والمبادئ. وان النهوض بهذه الصكوك بغية انضمام أوسع يتطلب بأن يكون هناك تبادل آراء على مستوى هذه اللجنة الفرعية بغية أن نفهم ما هي عملية المصادقة. وان عمل اللجنة الفرعية يمكن أن يفكر فيه بهذا الشأن.

أولا، من خلال أن تكون هناك دورات بالنسبة لهذه اللجنة بغية حديد الصكوك التي تسمح بأن يكون هناك تفسيرات دقيقة لمبادئ والمفاهيم القائمة وأن نأخذ بعين الاعتبار التجربة المكتسبة في تطبيق المعاهدات وكذا التطورات التكنولوجية وتطورات القانون أيضا. وان القانون الفضائي يجب أن يركز على قواعد متينة حتى تكون النصوص واضحة من الناحية القانونية.

وان اللجنة الفرعية القانونية واللجنة الفرعية العلمية والتقنية عليهما أن يعززا تعاملهما وبالتالي فلا بد من إيلاء اهتمام خاص لمختلف جوانب هذا الموضوع المرتبط بالمسؤولية والملكية بغية الوصول الى اطار عالمي متماسك. ومن المستحب أن تكون هناك بعض الأنشطة للتوعية في هذا المجال لدى الدول التي لم توقع بعد وأن يحصل من قبل مندوبات محددة وناجعة تساهم فيها المنظمات الدولية ذات الصلاحية. ويمكن لمكتب الشؤون الفضائية أن يقوم بدور بهذا الشأن ويحدد مختلف الأدوار. ونعتبر بأن أسبوع الفضاء لهو اطار ملائم لأنشطة التوعية من قبل المقررين ومن قبل المجتمع المدني بغية الوصول الى نتائج ايجابية بهذا الشأن.

الرئيس: شكرا للسيد ممثل المغرب الموقر على هذا البيان. الآن أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

السيد كولوسوف (الاتحاد الروسي): بشأن هذا البند من جدول الأعمال، أي حالة المعاهدات

المطالبات بأن تحل أية مشكلة مستقبلية فيما يتعلق بالمسؤولية وذلك بموجب اتفاقية المسؤولية.

نعتقد بأن هذه الفكرة تستحق التأمل، لكن العالم له الكثير من الآليات للنظر في هذا الأمر وربما كانت هناك بعض الظروف التي ستكون غير متوقعة والتي سنواجهها ولا أعتقد بأن الطبع يلزم أفضل المناهج. وان المداورات بشأن هذا البند كانت مفيدة خلال ثلاث سنوات واننا نتطلع الى الاستماع الى آراء الزملاء الآخرين ونأمل بأننا سننهى من النظر في هذا البند من جدول الأعمال في اطار هذه الدورة.

الرئيس: شكرا. الآن لدي ممثل آخر على القائمة بشأن هذا البند وهو السيد ممثل المغرب وأعطيه الكلمة.

السيد هاداني (المغرب): ان المعاهدات بشأن المبادئ التي تحكم الدول فيما يتعلق بالاستكشاف واستخدام الفضاء الخارجي وكذلك الصكوك الدولية الأخرى التي استلهمت من ذلك سمحت بمواجهة التحديات وتحديد اطار بالنسبة للفضاء وحماية الفضاء الخارجي لصالح كل الدول. غير أنه نظرا للتطورات الهامة الحالية التي تلتزم بها الأنشطة الفضائية لا بد والنهوض بهذا الاطار وحماية مكتسبات المجتمع الدولي في هذا المجال.

وان معاهدات الفضاء قد حددت في وقت كانت فيه الدول وحدها التي تقوم بالأنشطة الفضائية. لكن هناك اليوم القطاع الخاص والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي لها أنشطة أيضا في الفضاء. ومن جهة أخرى فان التطورات التكنولوجية والاستخدام المتزايد للتقنيات الفضائية والعولمة للاقتصاد وتبادل، كل هذه عناصر جعلت الأنشطة الفضائية مرتبطة بالقانون الاقتصادي الدولي.

ومن الأهمية بمكان أن يكون هناك صكوك وآليات تتكيف وهذا السياق. وهذا يجعل من الملح من جهة انضمام أوسع من قبل كل الدول، الصكوك التي تحكم استخدام الفضاء الخارجي وكذا استحداث وتكييف هذه الصكوك وربما توسيع القاعدة والقوانين المتوفرة بغية أن يكون ذلك متمسكا والتطورات المستقبلية.

أيضا وخاصة فيما يتعلق بالاحترام والامتثال لاجراءات تقديم التعديلات والتنقيح كما ورد ذلك في الصكوك التي حدد فيها.

المسألة التالية متعلقة بالموضوع والجوهر. من البديهي أن كل تغيير أو كل تعديل يدرج على صك من الصكوك بإمكانه أن يؤدي إلى تعديلات على الصكوك الأخرى. فالأمر يتعلق برد فعل متواصل. كل تعديل الا وأدى إلى تعديلات أخرى بالنسبة للصكوك الأخرى. غير أن عدد الأطراف في هذه الصكوك يختلف من صك إلى آخر. ليس فحسب عدد الأطراف في المعاهدات والاتفاقات، هذا العدد يتغير من صك إلى آخر ومن اتفاق إلى آخر.

ونحن نعلم أن الدول لم توقع على كل هذه المعاهدات القانونية المرتبطة بالفضاء الخارجي، وبالتالي فليس من المؤكد بأن التعديل المقدم على صك أو على معاهدة بأن هذا التعديل سيطبق على الاتفاقات والمعاهدات الأخرى. وبالتأكيد فإن هذا الأمر سيؤدي إلى نوع من الاعتراض ما بين مختلف المعاهدات والاتفاقات القائمة. على سبيل المثال، الاتفاقية بشأن المسؤولية، هذا الاتفاقية تتضمن 81 من الدول الأعضاء. فهناك أقل من ذلك بالنسبة لاتفاقية التسجيل، نصف عدد الاتفاقية الأخرى. ولو أننا قدمنا تعديلا على الاتفاقية بشأن المسؤولية وحددنا مفهوم دولة الاطلاق ولو أن اتفاقية التسجيل لم تعدل أو تكمل بنفس الطريقة، فهذا يعني بأننا سوف لن نتمكن من أن نضطلع بمسؤولياتنا والتزاماتنا بموجب مختلف هذه الاتفاقات.

وهكذا فإن الوضع سيكون وضع يعاني من نوع من التناقض. وهكذا سيكون هناك لبس فيما يتعلق بهذا التسويق المتصاعد الذي نشاهده اليوم. وهكذا فلا بد وأن نعيد التأكيد على الموقف الذي سبقنا وأدلينا به منذ سنتين، أي أن النظر في الصكوك القانونية الدولية هو أمر معقد للغاية. ولا يمكننا أن ننظر في الصكوك على حدة بل علينا أن ننظر في كل الصكوك دفعة واحدة وبعد هذا الاستعراض إذا وصلنا إلى النتيجة التي تسمح لنا بأن نعدل هذه الصكوك أو نغيرها، فأنذاك سيكون للمجتمع الدولي امكانيات أخرى ما عدا وضع اتفاقية موحدة وشاملة وكاملة مرتبطة بالفضاء الخارجي.

القانونية الخمس، أود أن أتعرض إلى مسألتين: مسألة الاجراءات ومسألة موضوعية. لو فكرنا في ادخال بعض التعديلات أو التغييرات على الاتفاقات القائمة.

وإذا كنا نفكر في إعادة النظر في وثيقة، ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار بطبيعة الحال الأحكام التي تنص على الاجراءات المطبقة فيما يتعلق على سبيل المثال باتفاقية المسؤولية.

ان المادة 25 والمادة 26 من هذه الاتفاقية في اطار هذه المواد كيف يمكننا أن نعتمد التعديلات. هناك اشارة إلى كيفية اعتماد التعديلات. هناك اشارة إلى أن هذه التعديلات لا يمكن أن تعتمد الا من قبل الدول الأطراف وليس هناك ما عدا مؤتمر الأطراف من بإمكانه أن يدخل تعديلات على هذه الاتفاقية، من بإمكانية أن يقترح التعديلات.

ان الدول الأطراف وحدها لها امكانية تقديم هذه التعديلات وإذا لم يكن هناك بلد أو دولة طرف في الاتفاقية آنذاك لا يمكن للدولة ولا هذه الدولة سواء كانت مقدمة للتعديلات، يمكن لهذه الدول أن تقدم أية تعديلات كيفما كانت بالنسبة للاتفاقية. كيف يمكننا اذن أن ننقح الاتفاقية ونعدلها.

ان الرد وارد في المادة 26 التي تقول بأن المؤتمر وحده بإمكانه أن يفعل ذلك. كيف يمكن الدعوة لعقد هذا المؤتمر. يحصل ذلك بطلب من ثلث الدول الأطراف في الاتفاقية وذلك بقبول من أغلبية هذه الدول. ولا بد وقبول أغلبية الدول بغية النظر في هذا الأمر. نفس الشيء بالنسبة لاتفاقية التسجيل، المادتين 9 و 10. ما يمكن للجنة الفرعية القانونية أن تقوم به في هذه الحالة، ان اللجنة الفرعية القانونية لا يمكنها حسب رأينا الا أن تساعد الدول الأعضاء حتى تقدم تحليلات موضوعية. وان لجنتنا الفرعية ليست لها الصلاحيات لتقديم أية اقتراحات حتى ولو حظيت بالاتفاق في الآراء، أي اقتراحات لادراج تعديلات أو تنقيحات على أي صك أو أية اتفاقية.

السيد ممثل الولايات المتحدة أشار إلى أن يكون هناك احترام دقيق وتطبيق للصكوك والاتفاقات القائمة غير أنه كان يبدو وكأنه يتحدث عن المستوى الوطني. واحترام دقيق واحترام للاتفاقات والصكوك الدولية لهو شيء ضروري على المستوى الدولي

المقبل فاننا سوف نعتمد هذا الاعلان الاضافي وبهذا نستطيع أن نخبركم بهذا الموضوع.

وددت أن أقول هذا حتى [?.....?] بما قيل بشأن البند الثامن. وكنت قد أسعدني الاستماع الى بيان المغرب ودونا ما قالتها المغرب عن توعية الناس بقانون الفضاء ومفهوم التدريب والتعليم في هذا المجال. فنحن على بينة من هذه المسألة في كالتنا. وهناك مسألة أخرى تتعلق بما طرحه الاتحاد الروسي في بيانه. فربما أقدم مهنة على سطح الأرض المحاماة، ولكن المحاماة لم تستطع أن تلغي الفوضى من هذه الأرض.

الرئيس: أتوجه بجزيل الشكر الى السيد المراقب من وكالة الفضاء الأوروبية. وبهذا نكون قد انتهينا من قائمة المتحدثين. وأتساءل هل هناك وفد يود طلب الكلمة؟ ألمانيا لها الكلمة.

السيد كايل (ألمانيا): لك جزيل الشكر يا سيادة الرئيس. أود أن أورد على المشاغل التي طرحها الزميل الروسي. فما قاله البروفسور كلوكوس صحيح الى حد كبير ولكنه لا يتعارض مع المهام الملقاة على عاتق اللجنة الفرعية هذه بشأن بنود جدول الأعمال. فمهمة هذه اللجنة الفرعية بسيطة للغاية. فعلينا أن ندرس التوصيات التي قدمها الفريق العامل الذي ترأسه ممثل اليونان والذي يجلس على يميني. ولذا فان وفدي يقبل هذه التوصيات الثلاث ولك جزيل الشكر.

الرئيس: شكرا للممثل ألمانيا على بيانه وعلى مساهمته في هذه المناقشة. هل هناك وفد آخر يطلب الكلمة؟ اليونان لها الكلمة.

السيد كاسابوغلو (اليونان): تعليق بسيط أقدمه على هذا البند. أشكر زميلنا من ألمانيا على ما قاله. ووفدي يرى أن دراسة هذا البند لم تنته لأننا قد وصلنا الى العام الثالث مما يسمى بالخطة الثلاثية أو شيء من هذا القبيل. هذا بند له أهميته القصوى. فقد أنصتتم الى زملائنا وهم يعلقون تعليقات هامة. فالاتحاد الروسي أبدى تعليقات هامة ونفس الشيء يسري على الولايات المتحدة وعلى السيد ممثل المغرب.

ولو أننا اقترحنا ادراج نفس التعديلات على الاتفاقات الخمسة القائمة، فليس من المؤكد اطلاقاً بأننا في نفس الوقت سنتمكن من الدعوة الى عقد خمسة مؤتمرات دبلوماسية وليس من المؤكد أيضاً بأن كل من هذه المؤتمرات للدول الأطراف ستقبل هذه التوصيات.

وبعبارة أخرى، الوضع وضع صعب ومعقد. وهناك حكاية طريفة: ما هي أقدم مهنة على سطح الأرض؟ هكذا تبدأ الحكاية. قيل ان الجراحين والأطباء وهم أهم وأقدم مهنة لأن حواء ولدت من ظهر آدم أو من ضلع آدم ومن ثم كانت هذه أقدم مهنة. وقيل أيضاً ان البناء هو أقدم مهنة على سطح الأرض لأنه حينما هبط آدم على الأرض فان الله قد خلق هذه الأرض ومن ثم فان [?.....?]. وقال المحامون ان أقدم مهنة هي مهنة المحاماة لأنه قيل أن يخلق الله الأرض كان هناك فوضى تعم هذا الكون. ولذا فاني أشكرك يا سيادة الرئيس.

الرئيس: أتوجه بالشكر الى السيد ممثل الاتحاد الروسي على بيانه. وأنت قد أثرت مسألتين هامتين احدهما اجرائية والثانية جوهرية.

وليس لدي أي وفد آخر يود الحديث ولكن لدي اسم وكالة الفضاء الأوروبية، وهي مراقب في اللجنة الفرعية وبطبيعة الحال في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ومن ثم أعطي لممثلها الكلمة.

السيد لافير اوديري (وكالة الفضاء الأوروبية): لك جزيل الشكر يا سيادة الرئيس على اتاحة الفرصة لي للحديث مرة أخرى. وأنا قد تناولت الكلمة لكي أذكر بأن هناك اشارة في الوثيقة CRP.4، اشارة الى أنشطة وكالة الفضاء الأوروبية في مجال قانون الفضاء.

فقد ورد في هذه الوثيقة أن الوكالة الأوروبية قد قدمت اعلاناً عن قبول المسؤولية عن الدمار الذي تسببه الأجسام الفضائية. وأود أن أخبركم هنا أننا قد قدمنا الى وفود الوكالة اقتراحاً بتكملة هذا الاعلان باعلان آخر يعترف بالطابع الالزامي للحسم السلمي للمنازعات وقبول الحكم الصادر بشأنها حتى يتم احترام هذه الاتفاقية. وأمل أنه في حزيران/يونيه

ولكن قبل رفع هذه الجلسة أود أن أخبر السادة أعضاء الوفود بجدول العمل الذي سوف نلتزم به عصر اليوم. فعصر اليوم سوف نواصل دراسة البندين السادس والسابع. وبعد ذلك، إذا سمح الوقت، فإننا سوف نبدأ دراسة مبدئية للبند التاسع وهو استعراض مفهوم دولة الاطلاق. ربما نبدأ مناقشة البند العاشر وهو الاقتراحات التي تقدم للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية عن ادراج بنود جديدة تطرحها اللجنة الفرعية القانونية على بساط البحث في دورتها الأربعين.

هل لديكم أي أسئلة أو تعليقات على هذا الجدول المقترح؟ لا. هل الأمانة [?]..... لا. رفعت الجلسة وسوف نتبعها على الفور باجتماع الفريق العامل الذي يتناول البند السادس.

رفعت الجلسة الساعة 11/10

ان هذه مسألة هامة وأساسية. ونحن الآن على أعتاب القرن الحادي والعشرين نحتاج الى قانون ينظم الفضاء. قانون أقرب الى الواقع ومرن يتكيف مع الأوضاع الجديدة، الأوضاع التكنولوجية وتطبيقات التكنولوجيا. وحضارة الأنغولوساكسون تقول انه ينبغي أن ندرس الأمور دائما بنظرة جديدة وبنظرة منفتحة.

الرئيس: أشكر السيد ممثل اليونان على بيانه بشأن هذا الموضوع. أتساءل هل هناك من يرغب الحديث عن البند الثامن في هذه الأونة؟ لا. سوف نواصل دراسة هذا البند الثامن وهو استعراض وضع الصكوك القانونية الدولية الخمسة التي تنظم الفضاء الخارجي وذلك عصر اليوم.

سوف أرفع هذه الجلسة للجنة الفرعية وذلك للسماح للفريق العامل المعني بتعريف الفضاء الخارجي واستخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض لتمكين هذا الفريق من أن يعقد اجتماعه الأول بقيادة السيد هيكتور راؤول بلايز من الأرجنتين.